ظاهرة عبء الإعالة وأثرها على معيشة الأسرة فى السودان
(دراسة حالة محلية كوستي 2008- 2021م)

د.صلاح محمد إبراهيم أحمد
أستاذ االاقتصاد المشارك – عميد كلية الاقتصاد
جامعة النيل الابيض

د.أحمد ضو البيت أحمد ضو البيت
أستاذ االاقتصاد المساعد-كلية الاقتصاد
والعلوم الادارية - جامعة الامام المهدى

المستخلص :

هدف البحث الى معرفة ظاهرة عبء الاعالة و أثرها على مستوى معيشة الاسرة فيالسوداندراسةحالة محلية كوستى2008 - 2020م، تمثلت مشكلة البحث فماتخلفه تلك الظاهرة من تدنى مستوى معيشة الاسرة , وتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين عدد أفراد الأسرة تحت الكفالة ومستوى معيشة الأسرة، ومعرفة طبيعة العلاقة بين دخل رب الأسرة وعددمن همتحت الاعالة ومستوى الاستهلاك والإدخار للأسرة،بالاضافةالى التعرف على نوع العلاقة بينعدد المكفولين من الأطفال والنساء في الأسرة ودخل الأسرة ومعدلات الضريبةوالرسومالمفروضة على الاسرة وعلاقتها بمستوى المعيشة. افترض البحث أن هناك علاقةذات دلالةإحصائية بين عدد أفراد الأسرة تحت كفالة رب الأسرة ومستوى معيشةالأسرة، وتوجد علاقةذات دلالة إحصائية بين دخل رب الأسرة وعدد من هم تحت الإعالةوالإدخارومستوىالمعيشة، كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة عدد المكفولين من الأطفال والنساءودخلربالأسرة وراتفاع الضريبةوالرسوم ومستوى معيشة الأسرة، إنتهج البحثالمنهج التأريخيوالمنهج التحليلي الوصفي لتحليل بيانات البحث، توصل البحث الى أنمعظم أفراد العينة من الاعمال الحرةويبلغ متوسطمستوى الدخل للعينةفي حدود8000 جنيه تحت خط الفقر، كذلك توصل الى أن هناك أرتفاعفى تزايد عدد الاطفال والنساءتحتالإعالة في عينةالبحث, وضعف مساهمة غير المتزوجين في إعالة الأسر وإنخفاض مستوى معيشة الأسرة من السلع الغذائية والكهرباء، أيضاً تضاعف عبء الاعالة بسبب امتداد الاسرة وضعف الادخارلدى الاسر المبحوثة وعدم تأثير الدعم النقدي الحكومي في تخفيف عبء الاعالة, وانخفاضنسبة المعاشيين في الاسر المبحوثة، واتضح ان معظم دخل الاسر ينفق علىالسلع الضرورية فقط وضعف لانفاق على التعليم والصحة، أوصى البحث بضرورة تحسين دخل أرباب الأسرمن الأعمال الحرة من خلال توفير لتمويل والمشروعات الصغيرة . يجب توسيع فرص العملوتوفير فرصالتعليم للاسر والشرائح الضعيفة بما يكفل سبلالعيش الكريم،وتوفير سبل مجانيةالتعليم الأساسي والعلاج للأطفال والمعاشيين والنساء وينبغى مراجعة الضريبة على القيمة المضافة والرسوم المصلحية ورفع اجور العاملين وتحسين رواتب المعاشيين.

الكلمات المفتاحية: تحت خط الفقر- مستوى معيشة الاسرة -عبء المعيشة.

Abstract:

The aim of the research is to know the phenomenon of the burden of maintenance and its impact on the standard of living of the family in Sudan, a local case study Kosti 20082020- AD. The problem of the research was the result of this phenomenon in the low standard of family living, and to shed light on the nature of the relationship between the number of family members under sponsorship and the standard of living of the family Knowing the nature of the relationship between the income of the head of the family, the number of those under dependents, and the level of consumption and savings for the family. In addition to identifying the type of relationship between the number of pensioners, children and women in the family, family income, tax rates and fees imposed and their relationship to the standard of living of the family. The research also assumed the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the number of family members under the sponsorship of the head of the family and the family's standard of living. There is a statistically significant relationship between the income of the head of the family, the number of dependents and savings, and the standard of living. There is also a statistically significant relationship between the increase in the number of pensioners, children, women and the family, the income of the head of the family, the increase in tax and fees, and the standard of living of the family. The research reached the following results: Most of the sample members are self-employed, and the average income level for the sample is in the range of LE8000 below the poverty line. The research also proved that there is an increase in the number of children and women under dependents in the research sample, and the weak contribution of the unmarried in the maintenance of families, and the decrease in the family's standard of living in food and electricity. Also, the burden of maintenance has doubled due to the extension of the

family and the weak savings of the surveyed families and the lack of impact of government cash support Reducing the burden of maintenance, and decreasing the proportion of pensioners in the families studied. It became clear that most of the families' income is spent on essential goods only, and the spending on education and health is weak.

The research also recommended the following: The necessity of improving the income of heads of families from self-employment through the provision of financing and small projects. Employment opportunities should be expanded and educational opportunities should be provided to families and vulnerable groups in order to ensure decent livelihoods. Providing free basic education and treatment for children, pensioners and women. The value-added tax and interest fees should be reviewed, workers' wages raised, and pensioners' salaries improved.

Key words:
purdeneconomic– family income levle –under puverty line

مقدمة :

العمل ضرورة يتطلبها تحسين المستوى المعيشلحياة الإنسان ,ولذااكان وراء كل مظاهر التطور التي عرفتها البشرية فالثورة الزراعية والصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية . ماهي في الواقع الاثبات كان الهدف منها وما يزال هو تسخير الطبيعة لخدمة الأغراض البشرية وتطلعاتها التي تزداد بإستمرار والتي دفعت الإنسان في كل العصور إلى البحث عن الطريقة الأفضل لتبيتها مستخدماً في ذلك القدرات العضية والذهنية والتكنولوجية باذلاً كل ما أمكن من طاقات لتحقيق الهدف ولذلك اختلفت طرق تحقيقها من شعب لآخر ومن زمن لآخر.

وإذا كان تحسين ظروف حياة الإنسان يقتضي تلبية المزيد من الحاجات التي تزداد مع زيادة السكان وزيادة مستوى التقدم يصبح من المهم زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية لتحقيق الرفاة الإقتصادي ولإدراك مفهوم التنمية الاقتصادية واستيعاب دوافعها ومبرراتها لابد من دراسة مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية ومراحل تطورها مع تطور الفكر الاقتصادي والكشف عن تجليات فكر الإنسان الساعية لردم الفجوة بين المجتمعات .

وتشكل إشكالية السكان والفقر والتخلف الاقتصادي أكبر مشكلات المجتمعات القديمة والحديثة والتي صنف العالم بموجبها إلى ثلاث تصنيفات والتي منها دول العالم الأول ودول العالم الثاني ودول العالم الثالث وهي الدول المتخلفة والتي يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها مقارنة بالدول المتقدمة.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة عصام (2009م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما هي العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتخلفة والتي تحول دون تحقيقها، تناولت الدراسة الفرضيات التالية : ضعف أو انخفاض التراكم الأساسي واحد من أهم العقبات التي تواجه الدول النامية وأيضاً أن التقدم التكنولوجي في الأثر الأبلغ في أحداث وسائل إنتاج جديدة مما يؤدي إلي زيادة الناتج القومي بأقل التكاليف وأقصر الطرق، وأيضاً أن الدول النامية تعاني من انخفاض مستوي المعيشة لغالبية سكانها، وهدفت الدراسة إلي معرفة أهم خصائص الدول النامية والدول المتخلفة والتعرف علي مشكلات التنمية الاقتصادية ووضع الحلول لها .

وخلصت الدراسة إلي أن الدول النامية والمتخلفة تشترك في الظروف الاقتصادية والتنظيم السياسي والاجتماعي لها، لأن التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق الذيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وأن الدول النامية تعاني من انخفاض مستويات الإنتاجية بصفة عامة مع تواجد كشافة سكانية مرتفعة .وتختلف الدراسة السابقة من البحث المقدم في أنها تتناول الخصائص الاقتصادية للدول النامية والدول المتخلفة وتناول البحث مشكلة الفقر وانخفاض مستوي المعيشة وتأثيرها علي الأسرة[1].

2/ دراسة ندوة (2007) :

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لا توجد دراسات سابقة عن مستوي المعيشة ومستويات الإعالة في الدول العربية، ولو توجد مؤشرات وحدة لقياس مستويات المعيشة ومستويات الإعالة في الدول العربية، وتوجد مؤشرات محددة لقياس مستويات المعيشة، وهدفت الدراسة إلي تحديد الخدمات التالية، مستوي الاستهلاك العالي، نحط توزيع الدخل ومدي تأثر حجم الأسرة بذلك .

حجم الفقد، وتناولت الدراسة الفرضية التالية وهي تشير أغلب مؤشرات مستوى المعيشة في محافظة البصرة إلي تراجع في مستوي معيشتهم وتم وتيرة الموارد الاقتصادية، ومن نتائج الدراسة ارتفاع مؤشر نسبة الفقر في المحافظة نتيجة للكثافة السكانية الذي أدي إلي انخفاض مستوى المعيشة .

ارتفاع نسبة الأسر التي تحصل علي الدخل من المساعدات الاجتماعية وذلك بسبب الفقر الأسري وارتفاع نسبة صغار السن وكبار السن المتقاعدين عن العمل، تفاوت توزيع الدخل في المحافظة حتى تنخفض نسبة الفئات ذات الدخل المرتفع وترتفع نسبة الفئات ذات الدخل المنخفض .

ومن توصيات الدراسة، تقليل التفاوت في توزيع الدخل المنخفض .ومن توصيات الدراسة، تقليل التفاوت في توزيع الدخل وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل، الاهتمام بالأسر الفقيرة وذلك عن طريق إيجاد مصادر دخل لها وتشغيل الأفراد العاطلين داخل الأسر، الاهتمام برواتب الرعاية الاجتماعية ومحاولة رفع مستوي الدخل الذي يسهم في رفع مستوي المعيشة الاهتمام والتشجع علي تناول البحوث العلمية الخاصة بدراسة وضع الأسر وذلك لإعطاء الحلول العلمية التي تسهم في وضع تردي المعيشة للسكان .

اختلفت الدراسة عن البحث في أنها تناولت دراسة مستوي المعيشة فقط دون التطرق لدراسة حجم الأسرة وتأثيراته علي مستوي المعيشة، بينما تناول البحث دراسة الإعالة وتأشيرها علي مستوي المعيشة وذلك للارتباط الوثيق بين حجم الأسرة ومستوي معيشتها[2].

3/ دراسة محي الدين (2010م):

تمثلت مشكلة الدراسة حول سؤال جوهري وهو مدي إمكانية الاستمرار في تحقيق الرفاهية خارج الحدود الزمنية والمكانية ، قاد إلي عدة أسئلة فرعية منها ما هي مبادئ ومؤشرات استدامة التنمية، وما هي التحديات التي تواجه ذلك وما هي الإستراتيجيات المتجه للاستجابة للتلبية المستدامة للحاجات وحدود تلك الاستجابة . وهدفت الدراسة إلي محاولة وضع إطار شامل لضرورة التنمية يجمع بين كون الإنسان عضو في منظومة بيئية تعمل بصفة أكيدة ضمن إطار التوازن والتناسق وكونه يسعى للسيطرة علي الموارد التي تحقق منافعه، وتناولت الدراسة عدة فرضيات والتي منها ضرورة تغيير أنماط التنمية الحالية لتكون قادرة علي تلبية المتطلبات للوصول للرفاهية وتعزيز القدرات باعتبار أن التنمية الحالية فشلت في تحقيق ذلك من حيث الاستمرارية والمحافظة علي مصادرها . ومن الفرضيات أيضاً أن المؤشرات التي كان يعتمد عليها في الحكم علي مدى تحقيق التنمية هي تعد كافية نظراً للعيوب التي تستوعب عملية حسابها والتي قادت إلي رفاهية مشوشة وبالتالي يجب مراجعة تلك الطرق لتصحيح المؤشرات أكثر تعبيراً عن مدي تحقيق التنمية، وأشارت الدراسة إلي أن التنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام في كل دول العالم وعلى مختلف المستويات وذلك بسبب أنظمة اقتصادية مختلفة عجزت عن تلبية الحاجات المتعددة والمختلفة والمتغيرة وأمام هذا العجز أمن المختصون في شئون التنمية أفراداً وجماعات ومنظمات حكومية ودولية في البحث عن البديل الذي يحقق أهداف التنمية باستمرار .

الفرق بين الدراسة والبحث هي أن الدراسة تناولت التنمية بصورة أشمل بكافة جوانبها، بينما تناول البحث أحد مقاييس التنمية الاقتصادية وهو مستوي المعيشة من حيث عدد أفراد الأسرة وتأثيرهم عليه[3].

الاطار النظرى للدراسة:

أولاً مفهوم التخلف الاقتصادي :

توجد عدة مفاهيم للتخلف نذكر منها

أ/ التخلف الاقتصادي: يعنى عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية الذي نتج عن استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في مواجهة هذا الاستخدام وأيضاً يعنى حالة الفقر التي يعيشها الشعب المتخلف والتي تتمثل في عدم قدرة هذه الدول على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكان هذه الدول , وقد عرفت الدول المتخلفة على أنها، الدول التي تعانى من انخفاض مستوى الدخل المعيشى لغالبية سكانها.

التخلف ظاهرة تاريخية ينتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متدهور افرز نموا سكانيا سريعاً , وفي ذات الوقت عجز عن تلبية حاجات النمو السكاني المتزايد . والتخلف ظاهرة متعددة الأبعاد فالتخلف ليس ظاهرة اقتصادية فقط بل يحتوي على جوانب اجتماعية وسياسية وديموغرافية وله إبعاد أخري وهي الفقر والبطالة وعدم العدالة بين الأفراد والتردي في الوضع العام للدولة .

المؤشرات الاقتصادية للتخلف :

من المعايير المستخدمة لتصنيف الدول إلى دول متقدمة ودول متخلفة معيار الدخل وهو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وعلى هذا الأساس اعتمد تقسيم البنك الدولي على أساس مستويات الدخل

في الدول الغنية والدول الفقيرة حيث يقسم العالم وفقاً لذلك إلى الدول النامية ذات الدخل المنخفض حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل أقل من 410 دولار سنوياً وهى غالبية الدول الأفريقية . ودول ذات الدخل المتوسط يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي 420 دولار سنوياً، والدول المصدرة للبترول والتي يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل مابين 8600 إلى 2700 دولار سنوياً، والدول المتقدمة والرأسمالية والتي يزيد فيها دخل الفرد عن ذلك القدر سنوياً.

المؤشرات غير الاقتصادية للتخلف :

1/ معيار السياسة الداخلية:

يقصد بالسياسة الداخلية كل ما يتعلق بأنظمة الحكم والأوضاع الطبقية ومشاكل الطبقة الحاكمة ودرجة النضج والوعي السياسي فالتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم في وجود الفساد السياسي وعدم الاستقرار الأمني ولا في جو من الاستغلال الطبقي أو سيطرة الأثرياء على الحكم . ويعد الاقتصاديون عدم الاستقرار السياسي في البلدان المتخلفة وعدم وجود الحكومات القادرة على تسيير الأمور وفقاً للصالح العام.

إذ يعتبر الاستقرار السياسي الضامن لأي جهد إنمائي . وكذلك من مؤشرات التخلف السياسي عدم توفر الإدارة التي تعمل على تنظيم جهود الجماعة وتوجهها لتحقيق الأهداف التي ترمى إليها للسير قدماً نحو توفير حياة أفضل .

2/ المعايير البشرية :

إن جميع الدول المتخلفة تعانى من مشكلة التضخم السكاني والغالبية منها تعانى من مشكلة الضغط السكاني على المدن الكبيرة والموارد المتاحة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى قسمين وهى :-

مجموعة الخصائص الناتجة من الهيكل السكاني نفسه ومجموعة الخصائص الناتجة عن انخفاض الدخل الحقيقي ومدى أثر هذا الانخفاض على القوة العاملة وإنتاجها فالمجموعة الأولى تتعلق بعدد السكان وحالة التضخم السكاني ومعدل تزايدهم بالنسبة للموارد المتاحة . وتمثل نسبة القوة العاملة إلى مجموعة السكان أو نسبة العائلين إلى المعالين . أما المجموعة الثانية تتعلق بمستوى التغذية والصحة وطبيعة القدرة على العمل والإنتاج . ومن المعايير البشرية أيضاً ارتفاع نسبة المواليد في الدول المتخلفة والذي يرجع لعدة أسباب ونذكر منها ما يلي:

أ. الزواج في سن مبكرة نسبياً، ويرجع ذلك إلى أن الدول المتخلفة تتسم بزيادة الطلب الزراعي وبالتالي لا يؤخذ الزواج على أنه شراكة زوجية واجتماعية بين الرجل والمرأة فحسب بل أنه شراكة اقتصادية أيضاً فالمرأة الريفية تساعد زوجها في تنفيذ عملية الزراعة فتصبح بذلك ذات وضع اقتصادي هام للأسرة.

ب. العادات والتقاليد السائدة في البلدان المتخلفة، حيث نجد أن العائلة تتجه لإنجاب الذرية في المقام الأول حيث أن المجتمع نفسه يحترم أصحاب الأسر الكبيرة.

ج. اعتبار الأطفال مورد رزق خاصة في المجتمعات الريفية حيث تنتشر الزراعة والرعي التي تحتاج لأيدي عاملة كثيفة.

د. عدم انتشار وسائل تنظيم النسل في البلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض وذلك لاعتبارات دينية وعادات وتقاليد ورثتها الأجيال.[(4)]

السمات الأساسية التي تتميز بها البلدان المتخلفة :

تتميز البلدان المتخلفة بتفاوت ظاهر سواء في المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي أو في السمات الصحية والثقافية والعوامل الإدارية والسياسية بفروقات متباينة ويمكن إجمال خصائص البلدان المتخلفة في ثلاث :

1/ عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرق الإنتاج : تتسم البلدان المتخلفة بصفة أساسية بعدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الدخل القومي والذي يصبح عاجزاً عن تلبية حاجيات الأفراد الأساسية . كما أن انخفاض الدخل القومي يسبب تدنياً في مستوى الدخل الفردي الذي يؤدى بدوره تدنى مستوى المعيشة بصورة عامة والافتقار للخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية بوجه عام، وانخفاض مستوى الإنتاج والادخار والاستثمار وهذا ينتج عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الذي يستأثر بالإنفاق على متطلبات المعيشة الضرورية.

أولا : مفهوم ظاهرة الفقر:يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية ونتيجة لذلك يوجد إجماع على ماهية الفقر نظرا لتعدد معانيه وعليه سنتناول بعض هذه المعاني:

1/ المفهوم النقدي أو فقر الدخل: نعني بمفهوم الفقر من منظور الدخل ذلك المستوى من النقد أو الدخل والإنفاق المطلوب للوصول إلى الحد الأدنى لمستوى الحياة المعيشية أو الحد الأدنى للبقاء، وفق هذا المنظور فالفقر حالة من النقص المادي الذي يترجم بصفه عامة لمستوى الدخل النقدي الذي يبقى دائما أقل من مستوى حد الفقر[(5)]

ويمكن التمييز وفق مفهوم فقر الذل بين المفهومين التاليين:

أ. المفهوم المطلق : يعتمد الفقر المطلق على خط الفقر المطلق وهو الحالة التي لا يستطيع الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية أو الإنفاق على مجموع السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية والمتمثلة في الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل.

ب. المفهوم النسبي للفقر: وهذا المفهوم أكثر قدرة على تحديد نطاق الفقر فهو يعبر على عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة العادية وأذى يمثل الحد الأدنى للفقر المقبول في مجتمع ما في فترة زمنية معينة [(6)]

2/ مفهوم الفقر من منظور الحاجات الأساسية:

وفق منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية وغيرها من الحاجات الأساسية التي يجب على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير، ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته. ويعتبر فقيرا كل شخص لا يتمكن من الحصول على أدنى حد من الرفاه البشرى ، ويشكل ذلك حالة من الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدنى الحالة الصحية والتعليمية . وتدنى المتطلبات السكنية عن مستواها اللائق .

إن عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة العادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية معينة بالتالي لا يمكن أن يقتصر مفهوم الدخل على نقص المداخيل

3/ مفهوم الفقر من منظور القدرة :

من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة ومستوى الدخل وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التقلب على الفقر. فالفقر من منظور القدرات هو نقص في القدرات الإنسانية الفردية أو الفئوية والمجتمعية، وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما في مجتمع معين مما يؤدى إلى نقص جزئي أو كلى في إشباع الحاجات المادية أو الاجتماعية والثقافية والنفسية لأفراد المجتمع.

4/ مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية :

يعتبر الفقر من منظور التنمية البشرية عن حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في

أ/ رعاية صحية جيدة. ب/ مستوي تعليم مرضي. ج/ مستوى معيشي مقبول

ومن خلال ما اوردناه يمكن القول أن الفقر ظاهرة معقدة ويشكل حلقة مفرغة قوامها الحرمان المادي (الدخل) واعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدنى الإنتاجية فالفقر مصيدة تؤدى إلى عدم كفاية التعليم ونقص المهارات والدخل غير المضمون، والفقر عائق أمام النمو ويحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة،[(7)] ومن الأبعاد الأخرى المسببة للفقر نذكر ما يلي :-

أ/ البعد الاقتصاديب/ البعد الاجتماعي ج/ البعد السياسي[(8)]

ثانياً أثر الفقر على الفرد والمجتمع:

أ/ الأثر على المجتمع: يمكن القول أن الفقر ظاهرة الفقر تؤدى إلى معاناة قد تستمر مدى الحياة وتنتقل من جيل إلى جيل أخر مثلاً يصعب التخلص من انتقال الأمراض ونقص التعليم وعمالة الأطفال لمساعدة أسرهم، وقلة النظافة وفي الوقت نفسه فإن للبطالة وانخفاض الدخل يخلقان بيئة عاجزة تحول دون تطور أفراد المجتمع الواحد كما يؤدى الفقر أيضاً إلى ظهور حالات الإدمان عل الكحول والمخدرات والممارسات السالبة من الجنسين وذلك بسبب اليأس وفقدان الأمل في الحياة الكريمة والافتقار للحماية المناسبة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، فالفقر سبب رئيسي في حالات الفوضى الاجتماعية وظاهرة تهدد الدول وتزرع الضغينة بين مواطنيها نتيجة احتكار الثروات في يد شريحة محددة وتلاشي وجود طبقة متوسطة مما يؤدى إلى ظهور حالة من عدم الاستقرار داخل المجتمع، وزيادة الصراعات والنزاعات الأهلية والقبلية وسط السكان مما يؤدى لزيادة معدلات الهجرة بحثاً عن الأمن.[(9)]

ب/ أثر الفقر على الفرد :-

1/ سوء التغذية2/ عدم القدرة على تلقى خدمات الرعاية الصحية3/ التشرد د/التسول[(10)]4/ انتشار الرشوة وغيرها كوسيلة لسد الفجوة بين الدخل والإنفاق.

خامساً : القضاء على الفقر :-تسعى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير في مكافحة الفقر. وقد حددت الأمم المتحدة الأهداف التالية :

1. تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف.
2. ضمان التعليم الابتدائي الشامل.
3. إزالة التفاوت بين الجنسين.
4. العمل على تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع ووفيات الأمهات. 5/ تنفيذ استراتجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

وفي أوائل القرن الجديد اقترح البنك الدولي إستراتجية تعتمد على ثلاث مبادئ وهى :

أ. تعزيز إتاحة الفرص للعمل بتوفير الوظائف والمدارس ومراكز الخدمات الصحية وخدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي والأسواق وبرامج الحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة ومكافحة الفساد وسيادة القانون.

ب. تعزيز مشاركة الفقراء في العمليات السياسية والاجتماعية والمشاركة الاقتصادية، وإزالة الحواجز الاجتماعية القائمة علي الجنس والعرق.

ج. الأمن الاقتصادي والأمن من الكوارث والأمراض والعنف وإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض الفقراء .وتتلخص في مساعدة الفقراء على مواجهة المخاطر الطبيعية كالفيضانات والزلال والأعاصير والبراكين والجفاف((11))

وصف منطقة الدراسة:

أولاًنبذة تعريفية عن محلية كوستي :

كوستي اسم أطلقته القبائل المختلفة على المدينة وهو اسم التاجر اليوناني الأصل يدعى (كوستيابيس) والذي اختار الضفة الغربية للنيل.

نشأة وتطور محلية كوستي:

كانت مدينة كوستي تعطي مثالاً حياً للمدن الجديدة التي نمت وتطورت في أقل من نصف قرن إذ كانت قرية في حوالي عام 1906م ولم تكن مخططة أنذاك وبدأ سكان الريف يسكون كوستي وعملوا على بناء الميناء والكبري . بدأت الهجرة إليها من عدة قبائل وهي الشلاليةوالدناقلةوالشايقيةوالجعلييينوالم حس ومجموعات من قبائل دارفور وكردفان وذلك مع دخول السكة حديد إلى المدينة. وقد بدأت الحكومة بتخطيط المدينة وتوزيعها إلى مربعات ودرجات سكنية تبدأ من الدرجة الأولى وحتى الرابعة . وبعد وصول السكة حديد إلى المدينة في العام 1910م وصل عدد من التجار الفوام والأقباط وأقاموا منازلهم أمام السكة حديد، وصارت كوستي مركزاً تجارياً وإدارياً هاماً كموقعها المتميز وبرزت اهميتها كمفتاح للغرب، وملتقى للطرق البرية والشهرية، وتم إنشاء ميناء كوستي الجاف الذي يساعد على حركة التجارة وتطورت الأنشطة الاقتصادية بقيام الحرف الصناعية والزراعة والثروة الحيوانية والصيد وقيام العديد من المؤسسات الحكومية المختلفة والشركات والبنوك والأندية الثقافية والرياضية.((12))

الموقع :

تقع مدينة كوستي على الضفة الغربية للنيل الأبيض على خط العرض صفر/13 وخط الطول صفر32 وعلى بعد 270 لكم جنوب الخرطوم، وعلى ارتفاع 360 متر فوق سطح البحر، وتحيط بها من الشمال مدينة

قلي ومن الجنوب مدينة النعيم ومن الشرق مدينة ربك ومن الغرب مدينة تندلتي، وهي اكبر مدن ولاية النيل الأبيض والأكثر سكاناً ((13))

التقسيم الإداري لمحلية كوستي : يشمل أربع وحدات **أنظر جدول رقم (1) يوضح التقسيم الإداري لوحدات كوستي الإدارية:**

الخصائص السكانية لمحلية كوستي :

السمات البشرية هي العوامل الحاسمة في حراك السكان أو تنوع وتوفر الخدمات والنشاطات المختلفة وبذلك ظلت مناطق النيل الأبيض تمثل مناطق جذب سكاني مستمر وذلك لتوفر الإستقرار ومعينات الدخل وتوفر فرص العمل لوجود المشاريع الزراعية والصناعية والسكة حديد . وشكلت مدينة كوستي النسبة الأكبر من حيث عدد السكان في الولاية حيث بلغ تعداد سكانها في العام 1995م (37860) ألف نسمة وبحلول العام 2000م بلغ عدد سكان مدينة كوستي (258593) وهذه الزيادة السكانية ادت إلى النمو الحضري والعمراني للمدينة ونجد أن حجم السكان في مدينة كوستي يتميز بالزيادة الطبيعية والبنزوح من الريف إلى المدن لتوفر الخدمات . وتشكل مدينة كوستي من تركيبة متنوعة من القبائل العربية منها والأفريقية ومن هذه القبائل السليم والأحامدةوالتعايشة والحسانية ومجموعة من قبائل الشمال وقبيلة البرقو من الغرب وكردفان ودارفور وقد هاجر ربع سكان المدينة خلال فترة الانفصال واغلبهم من الدينكا والشلك والنوبة . ونجد أن 44% من سكان نازحين من مناطق الحروب في كردفان وجنوب كردفان ومناطق دارفور ((14)) .

حجم النمو السكاني في مدنية كوستي :

كان حجم السكان في مدينة كوستي في الفترة من عام 1955م – 1958م حوالي (37687) نسمة تم تضاعف إلى ثلاث مرات خلال العشرين عام من الفترة 1958م 1978م حيث أصبحت كوستي في قمة النمو السكاني على النيل الأبيض حيث بلغ معدل النمو 5.3% .

وفي العام 2019م بلغ عدد السكان في مدينة كوستي حوالي (228.593) بمعدل نمو سنوي 1.8 نسمة. مما ينتج عن ذلك النمو زيادة النمو العمراني وزيادة التجمعات الريفية التي تحيط بالمدينة وشكل موجة الهجرات عن الريف إلى المدينة بسبب تدهور الزراعة وانتشار الجفاف وضعف وتدني الخدمات في الريف .

وأيضاً من أسباب النمو السكاني في مدينة كوستي الزيادة الطبيعية للسكان وذلك بإرتفاع نسبة المواليد في المدينة . ومن الأسباب أيضاً ازدياد الأهمية الاقتصادية لمدينة كوستي ((15))أنظر جدول رقم (2) توزيع السكان في كوستي حسب نتائج تعداد 2008مأنظر جدول رقم (3) يوضح النمو السكاني لمدينة كوستي

النظام الأسري في السودان :

تعريف الأسرة لغة :

تعنى الأسرة حسب موارد في كتب اللغة العربية أهل بيت الإنسان فهي عشيرته ويمكن أن يعتبر أصلها مأخوذ من الأسرة التي هي الدرع الحصينة، أو انها مستمدة من الأسر أو الايسار الذي هو الشد أو الربط وما يقع به . ويكون استعمالها للدلالة على أهل بيت الفرد لما يوجد من ترابط متين.((16))

الأسرة اصطلاحاً :

وهى النواة الأولى للمجتمع لأنها تمثل جزء منه فهي بهذا مجموعة من الأفراد المترابطين برباط الزوجية أو الدم أو القرابة أو التبني مكونين حياة معيشية مستغلة يتقاسمون عبء الحياة مع بعضهم .

وتعنى الأسرة أيضاً مجموعة من الأفراد المتكافلين الذين يقيمون في بيئة شكلية خاصة بهم وتربطهم معاً علاقات بيولوجية ونفسية وعاطفية واجتماعية واقتصادية وشرعية وقانونية.((17))

الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة :يحاول الباحثون في مجال الأسرة مثلهم في ذلك مثل أغلب المناظرين في مختلف مجالات العلم تنظيم معارفهم المتراكمة، نظريات الأسرة ليست بالإحكام النهائية من حيث الصدق والخطأ ولكنها طرق للتفسير العقلاني للأسرة . ومن أهم الاتجاهات النظرية الأساسية في تفسير الأسرة ما يلي:

1. النظرية التطورية الكلاسيكية: تعد النظرية الكلاسيكية من أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الأسرة ويرى أصحاب هذه النظرية أن التطور الاجتماعي يمثل دوره الأساسي في الكشف عن الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأسرة ونشر(هنري هين) في كتابه القانون القديم أن الأسرة البدائية تشبه الأسرة الرومانية التي تضم مجموعة من الأجيال منحدرين من عصب واحد، فظهر بذلك النظام الأبوي والانتساب إلى الأب حيث يلزم الجميع الأب بإعالة الأسرة في مقابل ذلك التمتع بحق السيطرة السيادة(18)
2. النظرية التفاعلية الرمزية : وهى مصطلح يشير إلى مدخل معين ومميز لدراسة حياة الجماعة الإنسانية

الأسرة السودانية التقليدية :

لقد كان المجتمع السوداني قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخاً له مرتبة خاصة في هذه القبيلة فهوا القائد الروحي للقبيلة ينظم فيها كل الأمور المادية والاجتماعية والروحية وهو المسؤل عن توزيع الأدوار والوظائف داخلها وحماية أعضاء القبيلة ورعايتها وفك النزاعات التي تحدث داخلها . وكانت الأسرة السودانية التقليدية ممتدة في شكل عائلة تشمل ثلاثة أجيال أو أكثر وهى جيل الوالدين الكبيرين (الجد والجدة) وجيل أبنائهما المتزوجين ولهم أطفال . أيضاً تتكون من الأعمام والأخوال وتعتبر بذلك أسرة نووية ممتدة تعيش تحت سقف واحد وتتميز الأسرة الممتدة بالتضامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتقوم العلاقات الأسرية على التعاون والتضحية والالتزام ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والسن . ويحتل الأب في الأسرة السودانية التقليدية مكانة مادية وروحية عالية فهو يحرص على تماسك الأسرة وينظم الجماعة المنزلية ((19)). والأسرة في السودان عبارة عن عائلة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدة عائلات زواجيه وتحت سقف واحد إذ نجد من 20_60 شخص أو أكثر يعيشون جماعياً.((20))

وظائف الأسرة السودانية التقليدية :

1. الوظيفة البيولوجية : لقد أعتبر البيولوجيون أن هذه الوظيفة من المقومات الأساسية للأسرة إذ لا يمكن للمجتمع أن يستمر في الوجود إلا من خلال الزواج والتناسل للحفاظ على المجتمع الإنساني واستمراريته وبقائه عن طريق الأعضاء الجدد.

2. وظيفة التنشئة الاجتماعية : كانت الأسرة ولا تزال أقوى سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية والتي يقصد بها عملية التفاعل الاجتماعي التي تتم من خلال تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي . حيث يتم تربية الأجيال على عادات وتقاليد وقيم ومعايير المجتمع الذي ينتمي إليه.
3. الوظيفة الاقتصادية : كانت وما تظل الأسرة السودانية التقليدية الممتدة مؤسسة صغيرة تنتج وتستهلك وتدخر الفائض من أجل توفير المأوى والغذاء والملبس وكل ضروريات الحياة لأفرادها . فهي وحدة منتجة تعتمد على ذاتها في تأمين الطعام من الزراعة من خلال تنظيم العمل والإنتاج الجماعي . وقد كان من المعروف في الأسرة السودانية التقليدية أن رب الأسرة هو الكفيل والمعيل الاقتصادي لجميع فرادها أي أنه العائل الأول لها. إلى جانب المرأة التي لها دور كبير في الأعمال المنزلية . وبالتالي فإن الأسرة كانت مكتفية ذاتياً لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وهذا ما ساعد في بقاء واستمرا نظام الأسرة الممتدة وذلك من خلال تأمين معاشها ومطالبها الضرورية بواسطة التعاون الجماعي والتضامن الجماعي في الإنتاج والاستهلاك ((21)) .
4. وظيفة الحماية : لقد كانت الأسرة التقليدية مسئولة عن حماية أفرادها فالأب لا يمنح الأسرة الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضاً الحماية الاقتصادية والنفسية والروحية وذلك من أجل منحها مكانة داخل المجتمع . وكذلك يعمل على حماية الأسرة من الفساد وذلك من خلال التنشئة الدينية القائمة على التحلي بالخلق الحسن في القول والعمل والأخذ بالقيم الإنسانية الفاضلة وغرس الاتجاه التعاوني بين الأفراد.

الأسرة النووية :

وهى من أحد مظاهر المجتمعات الحديثة والناتجة من استغلال الأبناء وسعيهم إلى تكوين أسرة مصغرة . وظهر هذا النوع نتيجة الحراك الاجتماعي الجغرافي ويتميز هذا النموذج من الأسر بعدم وجود أجيال متعددة وتقتصر الأسرة على جيلين فقط يعيشون في بيت واحد وهى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما من غير المتزوجين وهى أصغر وحده قرابية في المجتمع . والانتقال من البناء الممتد إلى البناء النووي ظاهرة عالمية تتميز بها البلدان المتطورة . وعرفت البلدان المتخلفة والعالم الثالث خاصة المناطق الصناعية والمدن الكبرى والمعروفة بالتجارة والتخصص في العمل وانتشار التعليم ((22)) .

وبالنسبة للروابط الاجتماعية بين أعضاء الأسرة النووية تختلف عن الأسرة الممتدة من سيطرة الجد أو الأب على الأبناء وزوجاتهم وأحفادهم وتتضحمل مركزية السلطة ويخيم الجو التعاوني في الأسرة النووية .

ثانياًالإعالة ومستوى المعيشة في السودان :

مفهوم الإعالة :

يقصد مفهوم الإعالة من المفاهيم المتعددة المقصد والمتعددة التعاريف لدى الباحثين والتي نذكر منها :

معنى الإعالة في السنة النبوية : ورد لفظ الإعالة في السنة النبوية في كثير من الأحاديث والتي منها ما ورد عن أنس بن مالك رضى الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ : (من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم

القيامة أنا وهو) وضم أصابعه أخرجه مسلم [()]

معنى الاعالة اللغة: الإعالة في اللغة تعني الإنفاق يقال عال عياله : قاتهم وأنفق عليهم ويقال (عال الرجل عياله يعولهم إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوه وغيرها ، وقال الكسائي عال الرجل يعول إذا اكثر عياله) وتعنى أيضاً الإعانة [()]

معنى الإعالة إصطلاحاً : تعني رعاية الشؤون والقيام بالمصالح : وأيضاً تعني القيام بشؤون الغير وتدبير أمورهم ورعاية مصالحهم والإنفاق عليهم . وقد جاء في لسان العرب أن العول من يستعان به عول عليه أي اشكل واعتمد عليه في المهمات. وأيضاً تعرف الإعالة الاقتصادية : بأنها متوسط عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد الواحد أي الذين يعتمدون في معيشتهم على جهود المكتسبين.[()]

نسبة الإعالة :

هي متوسط عدد الانفاق على الذين يتوجب إعالتهم داخل كل أسرة بالمقارنة مع عدد السكان الناشطين اقتصادياً , وطبقاً لذلك معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا (سن العمل بعد) , مضافاً إليه عدد السكان الذين بلغوا(سن المعاش اوالتقاعد عن العمل) , لنحصل على أعداد الأشخاص المعولين وينسب ذلك الى عدد السكان في سن العمل .

الإعالة في السودان :

السودان كغيره من الدول النامية التي تعاني من ضعف التنمية الاقتصادية والارتفاع المستمر في عدد السكان . وقد ساعدت نسبة الفقر الكبيرة في السودان وانخفاض الادخار اللازم لتنمية وزيادة نسبة ارتفاع معدل الإعالة في السودان، وتعد نسبة الإعالة والإنفاق على الآخرين في السودان مرتفعة جداً إذ تراوحت خلال العشر سنوات الأخيرة (2006م – 2015م) ما بين 80.6% إلى 79.2% أي 20% من السكان ينفقون على 80% منهم بمعنى آخر بأن ثمانية ملايين شخص من العدد الحالي للسكان في السودان البالغ حوالي 40 مليون ينفقون على 32 مليون شخص، وذلك وفق إحصاءات البنك الدولي . وتتراوح نسبة الإعالة العمرية للشباب في سن العمل ما بين 60% إلى 73.1% من السكان خلال الفترة المذكورة فيما يتراوح نسبة كبار السن ما بين 5.6% إلى 5.8% من السكان ويوصف السودان بأنه دولة شباب حيث يبلغ السكان في الفئة العمرية 15- 64 حوالي 55.8% والفئة العمرية صفر إلى 14 عام حوالي 14.8 % من السكان . بينما يبلغ من عمر 65 فما فوق حوالي 3.2% . وبلغت نسبة البطالة في السودان خلال السنوات المذكورة حوالي 14.8 وارتفعت عند الشباب حتى 32.3 ويعانى حوالي 46.5 من السودانيين من الفقر وفقاً لإحصاءات البنك الدولي. وقد تدنى النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 6.9 في العام 2006م إلى 0.9 في العام 2015م ووصل إجمالي الإنفاق الوطني من إجمالي الناتج المحلي معدلات مرتفعة تراوحت ما بين 107.5 % للعام 2006م إلى 106.8 % في العام 2015م بينما سجل إجمالي الادخار من إجمالي الناتج المحلي نسباً تراوحت ما بين 18.5 في العام 2006م إلى 9.7 % للعام 2015م.

أسباب ارتفاع نسبة الإعالة في السودان :

هنالك عدة أسباب متداخلة لارتفاع نسبة الإعالة في السودان والتي من أهمها ارتفاع البطالة وسط الشباب وخاصة خريجي الجامعات وتدني مستوى الأجور للعاملين حيث أنها لا تغطي تكاليف المعيشة المرتفعة .

ومن الأسباب أيضاً ضعف القطاع الخاص وعدم فاعليته في مسألة الاستثمار وخلق وظائف وفرص عمل جديدة في الاقتصاد بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم استقرار سعر الصرف . وتدني معدلات الادخار لدى الأفراد وارتفاع نسبة الاستهلاك . ومن الأسباب أيضاً ارتفاع نسبة المواليد في السودان وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع نسبة من هم في سن التعليم من العدد الكلي للسكان [(23)] . أنظر جدول رقم (4) إجمالي نسبة الإعالة (نسبة السكان في سن 0 14- – 15 – 64 و 65 فأكثر كل 100 نسمة)

مفهوم مستوى المعيشة :

مستوى المعيشة هو مستوى الثروة والراحة ومستوى السلع والاحتياجات المتوفرة لمنطقة جغرافية معينه أو طبقة اجتماعية معينه ويضم مستوى المعيشة عدة عوامل مثل الدخل الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد القومي واستقرار الاقتصاد والسياسة والحرية السياسية والدينية والجودة البيئية والمناخ الآمن ويرتبط مستوى المعيشة ارتباطاً وثيقاً بجودة الحياة .

المستوى المعيشي :

هو كل ما تتمتع به الأسرة والفرد من مأكل وملبس ومسكن وكل ما يمتلكه الفرد أو الأسرة ويقاس المستوى المعيشي بعدة مؤشرات اقتصادية اجتماعية وثقافية مثل الدخل – التعليم – المستوى الصحي – معدل الفقر[(24)] .

مستوى المعيشة في السودان :

يعاني المجتمع السودانى من حالة فقر ومعدلات انخفاض الدخل حيث يبلغ معدل دخل الفرد 720 دولاراً حسب تقارير صندوق النقد الدولي للعام 2019م الذي استند إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية المحلية أولها تأثر نصيب الفرد من إجمال الدخل القومي ومعدلات التضخم وسعر صرف العملة المحلية وعدد وطبيعة التركيبة السكانية ويرجع تدني مستوى المعيشة في السودان إلى ارتفاع البطالة وتراجع إيرادات الدول والعجز الكلي في الاقتصاد . ويعاني السودان من حالة تدني الأجور والتي تعد من مؤشرات قياس دخل الفرد الحقيقي والذي يساعد فى قياس المستوى المعيشي للمواطن .

وتشير أخر الدراسات التي أجريت لمعرفة تكلفة المعيشة في السودان لأسرة يكون كحد أدنى من 5 أفراد تساوي 77 ألف جنية شهرياً ما يعادل (ثلاثمائة دولار أمريكي) بينما الحد الأدنى للأجور حسب موازنة 2020م هو 3000 جنية (12 دولار أمريكي) وتشير الدراسات أن الدخل لغالب الأسر السودانية يغطي نحو 24.4% من تكلفة المعيشة للحد الأعلى والحد الأدنى للدخل يغطي 3.8% من تكلفة المعيشة وذلك حسب المصروفات اليومية للأسرة [(25)] .

الإطار التحليلي للبحث:

أولاً إجراءات الدراسة الميدانية:

صدق الاستبانة : اعتمدت الدرس على تحديد الصدق الظاهري على رأي المحكمين وبعد التعديلات اعتمد الدارس على الصدق الظاهري الذي يتمثل في الشكل العام للاستبانة وانتمائها للغرض الذي وضعت من أجله وسلامة ودقة صياغة العبارات وسلامة لغة الاستبانة ووضوح المعاني ومناسبة الاستبانة للتطبيق على العينة.

ثبات الاستبانة : ذكر (محمد عبد السلام ، 2010م : 217)[(26)] أن الثبات يعني الاستقرار بمعنى أنه لو كررت عمليات القياس لأظهرت الدرجة شيئا من الاستقرار، ويقاس الثبات بعدة طرق اختار الباحث منها

طريقة التجزئة النصفية وتم حساب معامل الثبات عن طريق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وكان مقداره (0.65) ومعامل الثبات هو مؤشر إحصائي يتم من خلاله الحكم على دقة القياس حيث يقاس بقيمة عددية تتراوح بين (0.1) فإذا كانت القيمة مرتفعة دل ذلك على جودة الاستبانة وصلاحيتها وبالتالي فإن نتيجة معامل الثبات تعطي مؤشرا على صلاحية الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة وتم حساب الثبات وفقا للمعادلة

معامل الثبات

0.65 = 0.81 وهو مؤشر جيد

الأساليب الإحصائية الوصفية :

بعد تفريغ الاستبانات تم الآتي :

حساب التكرارات والنسب المئوية .

الوسط الحسابي للبيانات الأساسية .

الانحراف المعياري

ثانياً عرض ومناقشة النتائج

يتم في هذا المحور تحليل البيانات الاساسية المتعلقة بفرضيات البحث وذلك من خلال تحليل اراء عينة الدراسة في صورة تكرارات ونسب مئوية وتحديد المنوال لانه الانسب للعبارات الوصفية اضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري . -1 **الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الافراد تحت كفالة رب الاسرة ومستوى معيشة الاسرة**

جدول رقم (1)يوضح التقسيم الإداري لوحدات كوستي الإدارية

الرقم	اسم الوحدة	عدد سكانها	عدد الأسر
1	وحدة كوستي شمال	677801	40771
2	وحدة كوستي غرب	28.006	8647
3	وحدة كوستي جنوب	22244	8256
4	وحدة كوستي ام هاني	00008	7547

المصدر: الإرصاد الجوي مدينة كوستي ،المتابعة والتقييم

جدول رقم (2) يوضح توزيع السكان في كوستي حسب نتائج تعداد 2008م

ج	الفئة العمرية	الذكور	الإناث	الجملة
1	4-1	21351	60941	40203
2	41-5	1663472	41562	28835
3	42-51	81312	52522	34834
4	44-52	03562	68082	61645
5	54 فأكثر	11861	01731	12503

المصدر : مكاتب الإحصاء مدينة كوستي 2019م

جدول (3) يوضح النمو السكاني لمدينة كوستي

السنة	عدد السكان
6591	78673
3791	00606
3891	003201
3991	002371
8002	0800312
9102	0395822

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء كوستي 2019م

جدول رقم (4) يوضحإجمالي نسبة الإعالة (نسبة السكان في سن 0 14- – 15 – 64 و 65 فأكثر كل 100 نسمة)

السنة	نسبة الاعالة %	نسبة التغيير %
9102	9.77	%42.1-
8102	9.87	%12.1-
7102	8.97	%61.1-
6102	8.08	%90.1-
5102	6.18	%42.1-
4102	7.28	%81.1-
3102	7.38	%80.1-
2102	6.48	%69.0-
1102	4.58	%18.0-
0102	86.1	%05.0-
9002	86.5	%24.0-
8002	86.9	-

المصدر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تقرير العام 2019م

جدول رقم (5)

رقم	العبارة	الموافقون		غير الموافقين		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	يتأثر مستوى معيشة الاسرة بعدد من هم تحت كفالة رب الاسرة	55	%58	01	%51	70.7	20.1	الموافقة بشدة
2	كلما كان عدد افراد الاسرة كبير قل مستوى المعيشة	84	%47	71	%62	6	68.0	أوافق بشدة
3	يزداد عبء الاعالة في الاسر الممتدة	54	%96	02	%13	6.5	18.0	اوافق بشدة

المصدر : إعداد الباحثان من تحليل البيانات 2021 م

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن المنوال لكل العبارات هو الموافقة بشدة حيث أن الوسط الحسابي اكبر من (4) وبانحراف معياري صغير هذه النتيجة تشير الى عدم وجود فروق جوهرية بين أراء عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى وبالتالي هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى .

-2 **الفرضية الثانية :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل إفراد الأسرة وعدد من هم تحت الكفالة لاستهلاك وادخار الأسرة

جدول رقم (6)

رقم	العبارة	الموافقون		غير الموافقين		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	كلما زاد عدد أفراد الاسرة تحت الكفالة انخفض مستوى الاستهلاك والادخار	65	%68	9	%41	80.7	30.1	اوافق بشدة
2	دعم الحكومة للسلع الضرورية يساعد في تخفيف اعباء المعيشة وتحسين الاستهلاك والادخار	94	%57	61	%52	9.8	58.0	اوافق بشدة
3	الدعم النقدي المباشر من الحكومة للاسرة يساهم في تحسين مستوى الاستهلاك والادخار	91	%92	64	%17	61.4	38.0	غير موافق بشدة

المصدر : إعداد الباحثان من تحليل البيانات 2021 م

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن المنوال للعبارة الاولى والثانية هو الموافقة بشدة والعبارة الثالثة لا اوافق بشدة هذه النتائج تثبت صحة العبارة الاولى والثانية وعدم صحة العبارة الثالثة هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية .

-3 الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة عدد المعاشيين والأطفال والنساء في الآسرة

جدول رقم (7)ودخل رب الأسرة وارتفاع الضريبة والرسوم المصلحية ومستوى معيشة الأسرة

رقم	العبارة	الموافقون		غير الموافقين		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
1	تؤثر نسبة المعاشيين والاطفالة والنساء وعبء الاعالة	26	%69	3	%4	79.7	51.1	اوافق بشدة
2	تقل مستويات المعيشة في الاسر ذات الاغلبية النسوية والاطفال وكبار السن	45	%38	11	%71	9.6	0.1	أوافق بشدة
3	تقليل الضرائب والرسوم الحكومية يؤثر على مستوى الدخل ومستوى معيشة الاسر	55	%58	01	%51	70.7	20.1	اوافق بشدة

المصدر : إعداد الباحثان من تحليل البيانات 2021 م

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن المنوال لكل العبارات هو الموافقة بشدة حيث أن الوسط الحسابي للعبارات أكبر من (4) بانحراف معياري (1) هذه النتائج تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة حول الفرضية الثالثة وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة:

ناقش البحث قضية تلامس حياة المجتمع السوداني والتي تتمثل في تفاصيل معيشته وشئون حياته اليومية ولا شك أن مسألة تسيير أعباء المعيشة أصبحت من القضايا التي تؤرق وتهدد كيان الاسرة السودانية، وأن الشعب المجتمع السوداني ظل متمسك بعاداته وثقافاته المتمثلة في الاسرة الممتدة ، ونجد معظم الاسر السودانية الذي يقوم بإدرة وكفالة الاسرة فرد واحد أو إثنين وهذه قد تشكل عائقاً كبيراً في زيادة الناتج القومي الاجمالي ، لأن هذا السلوك قد يخلق إتكالية وقد يشكل بطالة مقنعة ، العينة اتلتي خضعت للدراسة من ذوي الدخول المنخفضة وهذه بدورها قد تشكل عائقاً نحو الادخار والذي بدورة يؤثر في مستوى الاستثمار للأسرة والمجتمع ككل.

كذلك نجد أن نسبة الاطفال والنساء (ربات البيوت) عددهم عالي وبالتالي هذا مؤشر أنهم قطعاً لا يدخلون في عمليات الانتاج والتي تساهم في تكوين الناتج الاجمالي ، وهذا يؤثر في مقدرة الدولة في مقابلة متطلبات التنمية كما ينبغي.

يوجه معظم دخل الأسرة الى مقابلة الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات التي تحتاجها الأسرة نسبة لضعف الدخول في مجتمع البحث.

النتائج والتوصيات

النتائج :

بناءا على نتائج تحليل الاستبانة توصل البحث إلى النتائج التالية :

معظم أفراد العينة من الاعمال الحرة ومتوسط مستوى الدخل للعينة في حدود 8000 جنيه .

ارتفاع عدد الاطفال والنساء تحت الاعالة في عينة البحث ومساهمة غير المتزوجين في اعالة الاسر وانخفاض مستوى الاسر من السلع الغذائية والكهرباء .

زدياد عبء الاعالة بسبب امتداد الاسرة وضعف الادخار لدى الاسر المبحوثة وعدم تأثير الدعم النقدي الحكومي في تخفيف عبء الاعالة , وانخفاض نسبة المعاشيين في الاسر المبحوثة .

واتضح ان معظم دخل الاسر ينفق على السلع الضرورية فقط وضعف الانفاق على التعليم والصحة.

التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة الميدانية يوصي البحث بالآتي

ضروة تحسين دخل أرباب الأسر من الأعمال الحرة من خلال توفير التمويل والمشروعات الصغيرة .

يجب توسيع فرص العمل وتوفير فرص التعليم للاسر والشرائح الضعيفة بما يكفل سبل العيش الكريم.

توفير سبل مجانية التعليم الأساسي والعلاج للأطفال والمعاشيين والنساء .

ينبغى مراجعة الضريبة على القيمة المضافة والرسوم المصلحية ورفع اجور العاملين و تحسين رواتب المعاشيين .

المصادر والمراجع:

(1) العشري حسين درويش . التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي . جامعة طنطا 1985 ص ص12_15

(2) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة نيويورك 2002. ص85

(3) بدر صالح عبده . النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية . مجلة بحوث اقتصادية عربية 1996 العدد17 ص53

(4) فيلب عطية .أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت1992 ص10

(5) إسماعيل سراج الدين و وحسن يوسف . الفقر والأزمة الاقتصادية .مركز ابن خلدون القاهرة 1992 ص 28

(6) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ص10

(7) صلاح مهدي محمد مهدي ، اقتصاديات الفقر ، جامعة غرب كردفان ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الخرطوم 2018 ص 22

(8) مجلة العربي 2009 العدد 110 الفقر مشكلة أم ظاهرة أم أبعد من ذلك ص ص 18_22

(9) اطلس ولاية النيل الأبيض ، ص47

(10) الإرصاد الجوي – مدينة كوستي 2017م رئاسة محلية كوستي، المتابعة والتقييم

(11) عصام محمد إبراهيم – الجغرافيا البشرية ، ص 102

(12) فتحي سيد احمد فيصل موسى الزين – أثار الهجرات الوافدة على السودان ، أكتوبر 2012م – ص ص 10 12-

(13) سامية مصطفي الخشاب . النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة . دار المعارف للنشر القاهرة 1982 ص15

(14) سامية محمد . المشكلات الاجتماعية من منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية . دار المعرفة الجامعية 2003 ص111

(15) حسن الساعاتي .علم الاجتماع الصناعي . دار النهضة العربية . الطبعة الثالثة بيروت 2001 ص ص57_59

(16) تقرير صندوق النقد الدولي 2019م

(17) مجلة الشؤون العلمية ، وزارة التربية العدد 13 ، 2020م

(18) التقرير السنوي منظمة العمل الدولية . جنيف 2013

(19) محمد عبد السلام ، القياس والتقويم ، القاهرة ، دار النهضة ، 2010م ، ص 217

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

(1) عصام عبد الخالق ، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان ، 2009م

(2) محي الدين عبدالله ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، 2010م

(3) ندوه عبد الكريم ، معدل الإعالة الديموغرافيه في العراق وأثارها الاقتصادية

المصادر والمراجع:

(1) عصام عبد الخالق ، معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة دكتوارة ، جامعة السودان 2009م

(2) ندوه عبد الكريم ، معدل الإعاله الديموغرافي في العراق وآثاره الإقتصادية ، رسالة دكتوراة ، جامعة البصرة ، 2013م

(3) محي الدين عبدالله ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، 2010م

(4) قرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة نيويورك 2002. ص85

(5) بدر صالح عبده . النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية . مجلة بحوث اقتصادية عربية 1996 العدد17 ص53

(6) فيلب عطية .أمراض الفقر والمشكلات الصحية في العالم الثالث . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت1992 ص10

(7) إسماعيل سراج الدين و وحسن يوسف . الفقر والأزمة الاقتصادية .مركز ابن خلدون القاهرة 1992 ص 28

(8) قرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ص10

(9) صلاح مهدي محمد مهدي ، اقتصاديات الفقر ، جامعة غرب كردفان، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الخرطوم 2018 ص 22

(10) إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف ، مرجع سابق الذكر ، 42_44

(11) مجلة العربي 2009 العدد 110 الفقر مشكلة أم ظاهرة أم أبعد من ذلك ص ص 18_22

(12) اطلس ولاية النيل الأبيض ، ص47

(13) الإرصاد الجوي – مدينة كوستي 2017م رئاسة محلية كوستي، المتابعة والتقييم

(14) عصام محمد إبراهيم – الجغرافيا البشرية ، ص 102

(15) فتحي سيد احمد فيصل موسى الزين – أثار الهجرات الوافدة على السودان ، أكتوبر 2012م – ص ص 10 -12

(16) صلاح مهدي محمد مهدي . مرجع سابق الذكر ص205

(17) فاطمة المنتصر ، الاتجاهات الدولية في التنشئة الاجتماعية لدي الأسرة ، رسالة دكتوراه جامعة الخرطوم 2004 ص9

(18) سامية مصطفي الخشاب . النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة . دار المعارف للنشر القاهرة 1982 ص15

(19) سامية محمد . المشكلات الاجتماعية من منظور الممارسة في الرعاية والخدمة الاجتماعية . دار المعرفة الجامعية 2003 ص111

(20) فاطمة المنتصر . مرجع سابق الذكر

(21) حسن الساعاتي .علم الاجتماع الصناعي . دار النهضة العربية . الطبعة الثالثة بيروت 2001 ص ص57_59

(22) فاطمة المنتصر .مرجع سابق الذكر.ص 102

(23) تقرير صندوق النقد الدولي 2019م

(24) تقرير صندوق النقد الدولي 2019م

(25) مجلة الشؤون العلمية ، وزارة التربية العدد 13 ، 2020م

(26) محمد عبد السلام ، القياس والتقويم ، القاهرة ، دار النهضة ، 2010م ، ص 217